

مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning



هل يمكن لإغلاق مزاد العملة أن يصحح من الأوضاع النقدية والمالية للدينار العراقي مقابل الدولار؟

د. خلف محمد حمد

د. خليل إسماعيل عزيز





هل يمكن لإغلاق مزاد العملة أن يصحح من الأوضاع النقدية والمالية للدينار العراقي مقابل الدولار؟

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الابحاث
/ الدراسات الاقتصادية

الاصدار / ورقة بحثية

الموضوع / الاقتصاد والتنمية

د. خلف محمد حمد / جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد

د. خليل إسماعيل عزيز / جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركزٌ مستقلٌ، غيرٌ ربحيٌّ، مقرُّه الرئيسيُّ في بغداد، مهمته الرئيسية -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصُّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جيِّة لقضايا معقدة تهتمُّ الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2025

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

إيقاف عمل المنصة لا يعني التخلي عن تمويل الاستيرادات، بل الانتقال إلى آليات جديدة أكثر صرامة في مراقبة الحوالات الخارجية من الدولار، بما يساهم في الحد من التلاعب بالبيانات والاستفادة غير المشروعة من المزداد، كما أن إيقاف مزاد العملة في العراق يحمل جوانب اقتصادية مزدوجة؛ أولهما أن الإغلاق سيعمل على ارغام المصارف الأهلية والحكومية على تطوير أدوات جديدة للتعاملات المالية الخارجية والتكيف مع المعايير الدولية في التعاملات النقدية، إلى جانب تقليل دور البنك المركزي العراقي من أن يعمل على تمويل النشاط التجاري الخارجي، إذ ليس من مهام البنك المركزي تمويل النشاط التجاري للقطاع الخاص. ويمكن أن يلعب هذا الأمر دوراً في رفع مرتبة العراق في التصنيف الائتماني المالي من خلال السيطرة على استخدام العملات الأجنبية، كما أن إلغاء المنصة والانتقال إلى آلية حساب المراسلة ممكن أن تسهم في تصحيح آليات التعامل بالدولار وتوفير قدرة أعلى للأطراف المختلفة من الوصول إلى الدولار الرسمي، بدلاً من الدولار غير الرسمي في السوق الموازي.

من جهة أخرى، قد تتجه الآراء إلى أن هذا الإلغاء قد يعزز الاتجاهات الحالية المتمثلة في المضاربة بسوق العملات. وإذا حدث ذلك، فقد يؤدي إلى ارتفاع قيمة الدولار وانخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي. كما أن زيادة بيانات الاستيراد ووضع قيود أمام الطلب على الدولار قد تدفع إلى ارتفاع أسعار الدولار في السوق المحلي (بسبب انخفاض العرض مقارنة بالطلب). إن ارتفاع معدلات التضخم العالمية، لا سيما في أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية، بالإضافة إلى ارتفاع نفقات الدعم الحكومي للسلع الغذائية، وتغير أنماط استهلاك المواطن العراقي، وزيادة كبيرة في النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية، تمثل جميعها عوامل قد ترحح زيادة الطلب على الدولار مقابل ثبات العرض. ويمثل الخلل في السياسة المالية أحد العناصر التي قد تؤدي إلى ارتفاع الطلب على الدولار. كما أن الحجم الكبير للقطاع غير الرسمي في العراق والأنشطة التجارية غير الرسمية قد يؤديان إلى عجز البنوك المحلية عن تلبية متطلبات السوق المحلي، خصوصاً في الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مما قد يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة الدينار العراقي.

في الواقع، يعبر مفهوم مزاد العملة عن سوق للعملة الأجنبية الذي يلتقي فيها الطلب على هذه العملة بالعرض منها ومن ثم يتكون سعر الصرف، ويعد مزاد العملة المزاد الوحيد في منطقة الشرق الأوسط، وقد اعتمده العراق بعد عام 2003 ضمن مساعيه الرامية لرفع قيمة الدينار العراقي بعد تحوله من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق بغية التحكم بالطلب الكلي ومواجهة الضغوط التضخمية



الى جانب تحقيق الاستقرار الاقتصادي في عراق ما بعد 2003، وتتمحور الفكرة الأساسية لمزاد العملة حول بيع الدولار الى المصارف الاهلية وشركات التحويل المالي لإدارة عملية استيراد السلع والخدمات ، وتمثل إيرادات النفط العراقي المباع المحرك الرئيس لهذا المزاد، وقد استمر تزايد الطلب على العملة الأجنبية لتمويل المبادلات التجارية، فيما ظل سعر صرف الدينار العراقي مستقراً لفترة طويلة مقابل العملة الأجنبية (الدولار) بسبب استخدام الحجم المتزايد من العملة الأجنبية في توفير الطلب المحلي.

على الرغم من أن المزاد يُستخدم في غالبيته من قبل التجار لتغطية المعاملات التجارية والاقتصادية للقطاع الخاص العراقي عن طريق المصارف التجارية، حيث يُعد الوسيلة الضامنة لتمويل الأنشطة الخارجية للقطاع الخاص، إلا أن هذه الأداة المالية تمثل سياسة نقدية ذات تأثير على العلاقة بين عرض النقد والطلب عليه. ومع ذلك، تُعتبر هذه الأداة، مقارنة بالطرق الحديثة، بدائية وقابلة للاختراق والتحكم. وتعتمد ميكانيكية هذه السياسة على سحب الدينار العراقي من السوق، مما يقلل من ضغط السيولة النقدية وتأثيرها على التضخم.

والآن، وبعد أكثر من 21 عاماً من عمل نافذة بيع العملة الأجنبية، يقرر العراق، وبالاتفاق مع الجانب الأمريكي، إلغاء مزاد العملة بشكل تدريجي خلال عام 2024 وصولاً إلى الإلغاء الكامل بحلول نهاية العام. وقد كانت هذه الفترة، منذ عام 2003، مليئة بالشكوك والتساؤلات والانتقادات حول آلية عمل هذه الأداة بصفتها أداة من أدوات السياسة النقدية. فالبنك المركزي يقوم يومياً ببيع مبالغ كبيرة من الدولارات تتجاوز حاجة الاقتصاد العراقي للاستيرادات، بينما لا يعود منها كسب وبضائع إلا بنسب لا تتجاوز 50 % في أفضل الحالات.

إيقاف المنصة الإلكترونية

تمثل المنصة الإلكترونية المرحلة الأخيرة في عمر مزاد العملة الأجنبية في العراق. فم منذ بدء العمل بها وتطبيقها في بداية عام 2023 لتحل محل البنك الفيدرالي الأمريكي في تدقيق الحوالات بالدولار الخارجة من العراق والخاصة بالاستيرادات قبل تنفيذها، كان على المصارف المحلية والشركات والتجار التكيف مع هذه الآلية الجديدة من خلال تجاوز العديد من الاختبارات والتدريبات. التقييم الموضوعي لعمل المنصة خلال العامين الماضيين يشير إلى أنها أثارت موجة من التفاؤل حول إمكانية الحد من الحوالات غير الضرورية، إلا أنها في الواقع خلفت آثاراً سلبية على سعر الصرف، وزادت من حجم الفجوة بين السعر الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي. إذ أدى اعتماد المنصة الإلكترونية إلى نمو السوق الموازي بشكل مطرد، حيث بلغت الفجوة بين السعر الرسمي وغير الرسمي لسعر الصرف أكثر من 15%.

ويمكن القول إن المنصة الإلكترونية كانت بمثابة مرحلة انتقالية نحو آلية جديدة للتعامل مع الحوالات. فبعد أن كانت المنصة مسؤولة عن تعويض المصارف التي لا تمتلك حسابات مراسلة مباشرة مع المصارف الأمريكية، سيتم الانتقال إلى آلية جديدة تقتصر على حصر الحوالات بالدولار عبر المصارف التي لديها حساب مراسلة مع المصارف الأمريكية، والتي يبلغ عددها خمسة مصارف فقط. وبالنسبة لباقي العملات، ستُنفذ الحوالات عبر المصارف التي تمتلك حسابات في بلدان تلك العملات. لذلك، يمكن القول إن إيقاف عمل المنصة لا يعني التخلي عن تمويل الاستيرادات، بل الانتقال إلى آليات جديدة أكثر صرامة في مراقبة الحوالات الخارجية بالدولار وبقيّة العملات. هذه الآليات من شأنها أن تساهم في الحد من التلاعب بالبيانات، وتسريع عمليات التحويل.

سلبات إلغاء عمل المنصة

لا يخفى على أحد أن هناك العديد من الشكوك التي تنتاب المختصين بشأن قرار إلغاء نافذة بيع العملة والانتقال إلى آلية حساب المراسلة، خاصة في ظل العقوبات التي فرضتها وزارة الخزانة الأمريكية على مجموعة من المصارف العراقية. هذه الخطوة قد تؤدي إلى إشعال فتيل المضاربة على الدولار، لا سيما بعد قرارات حكومية حصرت التعامل بالدينار العراقي.



هذا التوجه سيؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار، في ظل قدرة محدودة للبنك المركزي على مواجهة هذا الطلب، مما سينعكس سلباً على قيمة الدينار العراقي في نهاية المطاف. إن الطلب على الدولار مرتبط أساساً بالمعاملات التجارية وبيانات الاستيرادات، حيث يؤدي ارتفاع حجم الاستيرادات إلى زيادة الطلب على الدولار. ومع وجود قيود تحد من قدرة البنك المركزي على تلبية هذا الطلب المتزايد، فإن الفجوة بين العرض والطلب ستتسع، مما سيؤدي إلى انخفاض جديد في قيمة الدينار العراقي أمام الدولار.

وقد شهد العراق ارتفاعاً ملحوظاً في قيمة استيراداته من الدول الرئيسية المصدرة له، حيث زادت صادرات تركيا إلى العراق في الربع الأول من عام 2024 بنسبة 30 %، بينما ارتفعت الصادرات الصينية بنسبة 20 %. بالإضافة إلى ذلك، تستفيد دول أخرى مصدرة إلى العراق من عوامل عدة، من بينها ارتفاع معدلات التضخم العالمية التي أسهمت في زيادة أسعار السلع في البلدان المصدرة. كما أن هناك عوامل داخلية تُسهم في زيادة الطلب على الدولار، مثل تغير أنماط الاستهلاك للمواطن العراقي، والزيادة الكبيرة في النفقات التشغيلية على حساب النفقات الاستثمارية، مما حال دون تطوير صناعة محلية بتكاليف منخفضة قادرة على منافسة السلع المستوردة. يضاف إلى ذلك المبالغة في فواتير الاستيرادات، كل هذا الأسباب أدت وستؤدي الى زيادة الطلب على حساب العرض من الدولار.

يمكن أن يُعزى سبب زيادة الاستيرادات العراقية في أحد جوانبها المهمة إلى عدم كفاءة السياسة المالية في استخدام أدواتها للحد من الزيادة في الاستيرادات. هذا الأمر يؤدي إلى زيادة الطلب على الدولار، وبالتالي ارتفاع سعره في السوق الموازي، مما يزيد من حجم المضاربات التي تؤثر سلباً على قيمة الدينار العراقي.

إن إيقاف مزاد العملة أو منصة بيع الدولار بشكل كامل بنهاية عام 2024، وسط نظام مصرفي عراقي يعاني من الهشاشة، ومصارف محلية لا تفي بالشروط والمعايير الدولية، سيؤدي إلى عجز هذه المصارف عن فتح حسابات مباشرة مع بنوك عالمية. هذا العجز يعود إلى ضعف دور البنك المركزي العراقي في تطوير الجهاز المصرفي. وبالتالي، فإن هذا الإجراء قد يترتب عليه انعكاسات سلبية على عملية التحويلات المالية، حيث سترتفع تكاليف التحويلات بسبب سيطرة عدد من المصارف التي تنفذ حالياً حوالات بأسعار أعلى من سعر الصرف الرسمي المحدد من قبل البنك المركزي. من جهة أخرى، فإن سعي المركزي العراقي إلى التعامل مع البلدان التي ترتبط معه بعلاقات تجارية ومن خلال عملات هذه البلدان مثل الصين وتركيا والهند وغيرها من البلدان ومع امتلاك هذه البلدان فروع لمصارف عاملة داخل العراق سيجعلها بعيدة عن رقابة البنك المركزي العراقي يمكنها من أن تتفرد بتحديد أسعار الحوالات .



إيجابيات إلغاء عمل المنصة

إن الإلغاء الكامل لمزاد العملة بحلول نهاية عام 2024 يمكن أن يساهم في بناء جهاز مصرفي متطور وورصين يرتبط بعلاقات مصرفية متينة مع القطاع المصرفي الإقليمي والعالمي. الالتزام الكامل بالمعايير الدولية سيجعل هذا الهدف ضرورة واجبة التحقيق، ليوكب أداء المصارف العالمية، ويُشكل جزءاً مهماً من إصلاح القطاعين المالي والمصرفي. ومن خلال هذا الإصلاح، سيتم ربط الاقتصاد العراقي بمحيطه الإقليمي والدولي، فضلاً عن تنشيط التبادل التجاري، والحد من آثار الفساد، ومكافحة غسيل الأموال، وتقليص دعم الأنشطة الخاضعة للعقوبات. هذه الخطوة يمكن أن تضع الأمور في نصابها الصحيح؛ حيث إن البنوك المركزية ليست معنية بتمويل التجارة، بل تتركز مسؤولياتها في وضع وتنفيذ السياسة النقدية وتحقيق الاستقرار النقدي. غير أن طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي، الذي يعتمد على الإيرادات النفطية، جعلت من تمويل التجارة أمراً لا مفر منه.

من جهة أخرى، فإن إعطاء دور أكبر للمصارف التجارية في تمويل التجارة الخارجية، من خلال فتح اعتمادات مستندية لدى مصارف المراسلة في الخارج، والتي بدورها ستموّل طلباتها من العملة الأجنبية عبر البنك المركزي العراقي، سيؤدي إلى تحقيق شفافية أكبر بفضل امثال هذه العملية للقواعد الدولية. كما أن هذا النظام الجديد سيُحسن التصنيف الائتماني للمصارف العراقية عبر تحقيق كفاءة عالية في استخدام العملة الأجنبية، والسيطرة على مناسيب السيولة داخل البلاد. بالإضافة إلى ذلك، سيحقق استقراراً في سعر الصرف، نظراً لكونه مرتبطاً في الغالب بالتجارة مع الدول الخاضعة للعقوبات التي تمول عبر السوق الموازي. وبالتالي، فإن إنهاء عمل مزاد العملة لا يُتوقع أن يكون له تأثير كبير على سعر الصرف، وإن حدث ذلك، فسيكون محدوداً ويمكن معالجته من خلال إجراءات السياسة النقدية المناسبة.

ومن الآثار الإيجابية التي يمكن أن تتحقق من خلال إلغاء المنصة الإلكترونية للحالات والانتقال إلى آلية حساب المراسلة هي ضمان توفير الدولار بسعر رسمي ثابت، والقضاء على شراء الدولار من مصادر غير رسمية متمثلة بالسوق الموازي، والتي تُستخدم في تمويل التجارة غير القانونية، وسيكون هذا حافزاً قوياً للمصارف العراقية التي تواجه قيوداً في التعامل بالدولار لتطوير قدراتها واستيفاء المتطلبات التي تمكنها من استئناف أعمالها وتطوير قدراتها في مجال التحويلات المالية .





إِدْوَلِيَّة فَاعِلِيَّة وَمَجْتَمَع مُشَارِك

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org
